ذرائع مفتعلة حرمت «الائتلاف» من مقعد الجامعة العربية !

صالح القلاب

العذر، الذي هو أشد وطأة من الذنب، الذي تذرعت به الجامعة العربية لعدم تسليم مقعد سوريا إلى المعارضة السورية، «الائتلاف» تحديدا، هو أن هذه المعارضة ليست موحدة وأنها لم تحقق الانتصار على نظام بشار الأسد ولم تتمكن من حسم الأمور رغم مرور ثلاثة أعوام على بداية هذه الأزمة التي دخلت عامها الرابع قبل نحو ثلاثة أسابيع، وكل هذا وأن المعروف أن هذا الائتلاف قد حاز ثقة أكثر من مائة وست وعشرين من دول العالم، من بينها معظم الدول العربية، باعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري.

وحقيقة، إن هذا «الائتلاف» الذي يشكل إطارا عاما لقوى المعارضة السورية ورموزها، باستثناء «داعش» و«النصرة»، قد تعرض أخيرا أكثر مما تعرض سابقا إلى حملة ممنهجة شاركت فيها، إلى جانب نظام بشار الأسد وأبواقه، إيران وبعض الدول الأخرى المعروفة، وهذا بالإضافة إلى جيش جرار من الإعلاميين الطائفيين والمرتزقة.. والواضح أن «الجامعة» قد استهوتها هذه الحملة الظالمة وأنها كانت تنتظرها على أحر من الجمر لتستخدمها حجة وذريعة لحرمان المعارضة السورية، التي قدمت عشرات الألوف من الشهداء، من تمثيل شعبها في شغل مقعد سوريا في هذه الهيئة العربية.

ربما أن الجامعة العربية لا تعرف وربما أنها تعرف ولكنها «تحرف» أن أهم ثورتين شهدهما القرن العشرون، بالإضافة إلى الثورة «البلشفية» الروسية والثورة الماوية الصينية، هما الثورة الجزائرية والثورة الفلسطينية، قد كانتا تعانيان في البدايات مما تعاني منه المعارضة السورية الآن ومما يعاني منه «الائتلاف» تحديدا، الذي يشكل إطارا عاما لقوى واتجاهات متعددة، من بينها المجلس الوطني والجيش الحر والكثير من الرموز الوطنية المعروفة، لكن ومع ذلك فإن الاعتراف العربي بهما، أي بهاتين الثورتين العربيتين العظيمتين، لم تكن تشوبه أي شائبة، وإن التشكيك في تمثيلهما للشعب الجزائري والشعب الفلسطيني قد اقتصر على فرنسا الاستعمارية وعلى إسرائيل وعلى بعض الحاقدين والماجورين الذين عانت من أمثالهم كل حركات التحرر عبر كل حقب التاريخ السابقة واللاحقة.

قبل مؤتمر «الصومام» الذي انعقد في العشرين من أغسطس 1956، أي بعد أكثر من عامين على انطلاقة الثورة الجزائرية التي تعتبر، وهي كذلك، من أهم ثورات القرن العشرين على الإطلاق، كانت ولاياتها العسكرية غير مترابطة، وكانت «المركزية» التي تجسد وحدة القيادة وترابتية قراراتها شبه معدومة، ولذلك فقد كان لا بد من هذا المؤتمر المهم جداً لتنظيم الهياكل الثورية ووضع الاستراتيجية الضرورية لإحراز الانتصار وتقسيم البلاد بدل الولايات إلى نواح عسكرية، والتنسيق بين كل القوى والتنظيمات المشاركة في هذه الثورة. وحقيقة، إن هذا المؤتمر الذي انعقد في قرية «إيفري» بوادي «الصومام» بالقبائل في الشمال الجزائري كان بمثابة انقلاب سياسي على ما كان يعتبر زعامات تقليدية كانت تؤيد الحلول السلمية مع الفرنسيين، ومن بين هؤلاء، كما يقال، عبان رمضان وفرحات عباس وأيضا مصالي الحاج.

وهنا فإن ما يجب أن تأخذه المعارضة السورية في الاعتبار والتوقف عنده ملياً هو أن مؤتمر الصومام هذا، الذي أعطى بعد استقلال الجزائر اسم «المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني»، قد حسم مسألة من هو المسؤول عن الجناح السياسي لهذه الثورة، حيث تسلم هذه المهمة جيش التحرير تحاشيا لصراعات السياسيين وتجنباً لأي انحراف بالثورة وفقاً لتوجهات هؤلاء وولاءاتهم العربية وغير العربية. وحقيقة، إنه لو لم يحسم ثوار الميادين هذه المسألة الخطيرة بسرعة، وإنه لو لم يأخذوا بأيديهم زمام الأمور، فلربما تأخر الاستقلال وتأخر استرجاع الإرادة الوطنية لعدة أعوام بعد عام 1962، أي بعد انتصار ثورة المليون ونصف المليون شهيد التي أنهت استعمارا دام لنحو مائة والنين وثلاثين عاماً وأكثر.

هذا بالنسبة للثورة الجزائرية التي كان عليها، تحاشيا للتدخلات الخارجية، أن تمنع التعددية السياسية بالنسبة لحملة السلاح وأن تعتبر جبهة التحرير هي التنظيم الوحيد الذي له الحق في العمل في المجال العسكري الجزائري، أما بالنسبة للثورة الفلسطينية فإن المعروف، ورغم أن «فتح» هي صاحبة الرصاصة الأولى وأنها مهدت لهذه الثورة على مدى نحو ستة أعوام من التنظيم والاستعداد والتدريب وأول معسكراتها التدريبية كان في «شرشال» في الجزائر، فإنه قد ظهرت، بعد حرب عام 1967 التي استكمل الإسرائيليون خلالها احتلال فلسطين كلها بالإضافة إلى الجولان السورية وسيناء المصرية، عشرات التنظيمات التي معظمها تنظيمات «مايكروسكوبية» والتي بعضها الآخر مجرد اختراقات استخبارية عربية مبكرة للساحة الفلسطينية، لكن هذا لم يَحُل دون بقاء حركة المقاومة الفلسطينية، أي «فتح»، عموداً فقرياً لهذه الثورة، ولم يَحُل دون اعتراف العالم بمنظمة التحرير ممثلاً شرعيا ووحيداً للشعب الفلسطيني.

لقد كانت الساحة الفلسطينية تعاني من حمولة زائدة أكثر مما تعاني منه الساحة السورية الآن، ولعل ما تجدر الإشارة إليه أن الفصائل التي كانت تتبع بعض الأنظمة قد وقفت ضد قرار قمة الرباط الشهير في عام 1974 الذي اعتبر منظمة التحرير ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، وذلك بحجة أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية وأنه لا يجوز أن يُعطى تمثيلها وبصورة حصرية للفلسطينيين وحدهم. وهنا فإنه يجب التذكير بأن الاسم الحقيقي لمنظمة «الصاعقة» التابعة لسوريا هو «طلائع حزب التحرير الشعبية»، وأن اسم المنظمة التابعة للعراق هو «جبهة التحرير العربية»، أي من دون أي ذكر لفلسطين.. والآن فإن اسم «حماس» هو «حركة المقاومة الإسلامية»، وإن اسم «الجهاد» هو «حركة الجهاد الإسلامي»، أي من دون أي ذكر لفلسطين أيضاً.

الآن هناك انقسام في الساحة الفلسطينية أخطر كثيرا من انقسام الساحة الوطنية السورية، فهناك منظمة التحرير التي تضم حركة «فتح» والجبهتين «الشعبية» و«الديمقراطية» وحزب الشعب «الشيوعي» وبعض التنظيمات الصغيرة الأخرى، وهناك «حماس» و«الجهاد» ثم هناك الدويلة، التي تشبه حزب الله في لبنان، التي أقامتها «حماس» بقرار إيراني في غزة، وهناك السلطة الوطنية الفلسطينية، لكن ومع ذلك ورغم ذلك فإن العرب كلهم يعترفون، ربما بعضهم على مضض، بـ«المنظمة» وكذلك أيضا معظم دول العالم التي تتعامل معها كدولة، والمعروف أن منظمة التحرير هذه هي التي تفاوض الإسرائيليين وغيرهم باسم الشعب الفلسطيني لأنها الممثل الذي لا ممثل غيره لهذا الشعب.

ثم ماذا نقول؟.. إننا نقول إذا كانت الانقسامات الحزبية والسياسية من المفترض أن تحول دون أن تتبوأ جهة مقعد بلدها في الجامعة العربية فإن هذا يجب أن يُطبَّق على نوري المالكي، الذي يمثل جزءا من حزب الدعوة «الإيراني» أكثر من تمثيله للعراق والشعب العراقي، وذلك قبل أن يطبق على «الائتلاف» السوري.. فرئيس الوزراء العراقي له مشكلة مع كل المكونات العراقية من السيد مقتدى الصدر، الذي يشكل ثقلا رئيسيا في الساحة السياسية العراقية، إلى السيد عمار الحكيم إلى مرجعية النجف إلى إياد علاوي ومجموعته التي فازت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لكنها حُرمت من الوصول إلى الحكم بمؤامرة أمريكية – إيرانية.. ثم إلى الشمال الكردستاني صاحب الدور التاريخي في إضعاف نظام صدام حسين والمساهمة في إسقاطه.

والغريب والمستغرب فعلاً أن الجامعة العربية، ومعها بعض العرب والكثير من «استراتيجيي» آخر زمن من المستأجرة أقلامهم وعقولهم من قبل المخابرات السورية والإيرانية، تأخذ على «الائتلاف» السوري أنه لم يستطع حسم المعركة بسرعة وإسقاط بشار الأسد، وكل هذا وكأنهم لا يعرفون أن هذا «الائتلاف» يواجه إيران التي لها وجود عسكري على أرض سوريا يقدر بعشرات الألوف، وهذا غير الميليشيات المذهبية العراقية وغير ميليشيات حزب الله وغير الدعم العسكري الروسي الذي بقي متواصلا دون حدود. وهنا ألا يتطلب هذا اعتبار سوريا دولة محتلة مما يضع العرب كلهم ودون استثناء أمام مسؤولية قومية تاريخية، ويدفعهم على الأقل إلى إيقاف كل هذه الانتقادات غير المبررة التي توجه زوراً وبهتاناً إلى المعارضة السورية، إذا كانوا يفضلون التمسك بذلك الشعار المخجل القائل: «ابعد عن الشر وغني له»؟!

لقد دمّر هذا النظام المستمر عملياً منذ عام 1963 الحياة السياسية في سوريا، ولقد جاء حافظ الأسد في عام 1970 ليرتكب أفظع المجازر التي عرفها التاريخ، وبخاصة في حماه عام 1982، وليتبع سياسة مذهبية في القوات المسلحة حولتها من جيش لكل الشعب السوري إلى جيش لطائفة دون غيرها، ولهذا فإنها كانت معجزة ما بعدها معجزة أن تكون هناك هذه المعارضة الباسلة، التي رغم خذلان العالم لها ورغم التآمر عليها فإنها تمكنت من الصمود بأقل الإمكانيات، ولهذا فإن من حقها أن تطالب بمقعد سوريا في الجامعة العربية وبخاصة أن هناك اعترافا بـ«الائتلاف» من قبل مائة وست وعشرين دولة بأنه الممثل «الشرعي» لشعب سوريا.

عن «الشرق الأوسط» اللندنية

القمة العربية: تساؤلات في ظل المأزق

شفيق ناظم الغبرا

في لقاء القمة العربية في اليومين الماضيين اجتمعت في الكويت «لأول مرة منذ الاستقلال تعقد القمة في الكويت»، نماذج مختلفة من الدول، صفتها الجامعة إنها دول عربية لا تتشابه ولا تمتلك حدوداً دنيا لعضويتها بخصوص حقوق الإنسان وشرعية النظام السياسي وطبيعة الاقتصاد، لهذا ستبقى مؤسسة القمة مترهلة طالما الجامعة العربية بلا إصلاح يعكس طموحات الشعوب وطبيعة التطور الذي تمر به الحالة الكونية في حقوق الإنسان.

ففي المغرب يقود الحكومة تيار إسلامي انتخبته صناديق الاقتراع بعد إصلاح قام به ملك المغرب، وفي تونس أول تجربة ديموقراطية حقيقية ناتجة من الثورات ومن حوار ناجح بين تيار الإخوان والتيارات الوطنية والليبرالية. وفي مصر حالة انتقالية سينتج منها حالة انتقالية أخرى بسبب عدم استقرارها واستقوائها على فئات رئيسة من المجتمع، وفي الخليج تنوع واختلاف على سياسات داخلية وخارجية تزداد وضوحا. لقد اجتمعت في القمة دول تؤمن بإمكانية ترتيب المشهد العربي بلا تغيرات جوهرية إلى جانب دول عربية أخرى وقع فيها التغير ولا زال. لهذا فالاختلاف في ظروف كهذه هو الأصل.

إن ترتيب هذا اللقاء بهذه الطريقة انعكاس لدور إيجابي قامت به الكويت، لكنه لن يغير جوهر الواقع العربي. فالدعوة للسوق العربية المشتركة والتكامل قديمة وقد أقرت في قمم سابقة، إنها دعوة يفصلها عن الواقع مسافات في أنظمة البيروقراطية وطرق انتقال التجارة والأفراد والحريات والحقوق وأنظمة القضاء والتشريعات. لهذا تبقى القمم في حالة تمنيات بعضها بعيد من الواقع وبعضها الآخر يتطلب نمطاً مختلفاً من الإدارة والعمل، وهي لهذا وبسبب تركيبتها الراهنة، أعجز من أن تقدم هذا الواقع إلى الأمام. ومع ذلك فإعلانها عن دعم الشعب السوري بمثل إعلانا إيجابيا، وإعلانها عن دعم القضية الفلسطينية والقدس بالتحديد يمثل إعلانا قيما، لكن التحدي الأهم في تحويل كل هذا لواقع.

هذه المرحلة تتميز بالفرادة، فقاعدة المجتمعات العربية تزخر بالحركات السياسية والإصلاحية والثورية والنقدية والحزبية بينما مؤسسة القمة لازالت، في طريقة عملها، كما كانت قبل بروز هذا الواقع الجديد. فالجامعة العربية لم تواكب لا في لغة الخطاب ولا في أساليب العمل أو المؤسسات تلك التغيرات التي تعصف في سيكولوجية وتطلعات الشعوب العربية. إن القمم ضرورة، لكن هذه الضرورة العربية القومية لازالت على هامش التاريخ ولم تتحول بعد لانعكاس فاعل له.

ففي القمة يتمثل النظام العربي الرسمي بينما النظام العربي الاجتماعي والإنساني غائب. فهناك في النظام العربي الجديد: حركات شبابية وأحزاب صاعدة ناشطة وقوى نقابية ونسائية متنوعة بالإضافة لقوى القطاع الخاص بتنوع أوضاعه. إن غياب هذه القوى عن القمة العربية يتحول لأحد أهم نقاط ضعفها ويحولها أكثر مما سبق لناد يجمع قادة قمة بلا تفاعل مع قواعد المجتمع وممثلي قواه الإنسانية.

إن القمم العربية، كما عهدناها منذ الستينات تعيش الآن مأزقا، فقمم الرؤساء يجب أن تعكس ما هو أكثر بكثير وأكبر من مجرد لقاء القادة وذلك لأن المواطن العربي يتساءل محقا كيف يتمثل في القمة عبر أجهزة ومؤسسات تمثيلية تجعل من هموم المواطن وقضاياه الشغل الشاغل لها. فلا توجد طريقة لمحاسبة مدى تطبيق القمة لقرار دون آخر، ولا يوجد تقرير شفاف يقدم إلى الشعوب العربية، قبل أن يقدم للقادة، ليجري من خلاله تقييم ما تحقق. لهذا تبقى القمة مشغولة بما يشغل كل نظام في حديقته الخاصة وهذا يجعل مواضيع كالإرهاب أساسية في خطب القادة وأحاديثهم، لكن الأكثر طرافة في القمة: ذلك الإجماع في تهنئة الحكومة اللبنانية على إنجازها الأكبر: تشكيل حكومة. فقد عبّرت هذه المباركة عن الواقع العربي الضعيف: فتشكيل حكومة في واقع منقسم اصبح إنجازاً بحد ذاته.

والأهم في هذه القمة أن مسألة الإرهاب التي يجري التركيز عليها ليست في جلها إرهاباً، هناك حالات اختلاف في الرأي صنفت على أنها إرهاب، وهناك تظاهرات سلمية أو أعمال شغب جماعية صنفت إرهاباً. وهناك حركات سياسية تقاوم النظام السوري مثل جبهة النصرة ذهب إليها الكثير من الشباب السوري المخلص بعد أن دمرت مدنه وصفيت عائلته من قبل النظام. فأساس الإرهاب في سوريا هو عدم دعمنا الحقيقي للشعب السوري. إن اليأس وانغلاق السبل السياسية هو أساس الإرهاب في الواقع العربي. وهذا يعني أننا نجعل من الإرهاب «قميص عثمان» دون أدنى التفات للعوامل التي تعمّق التذمر وتدفع الشبان للعنف كسياسات القمع واحتكار السياسة ومنع التعبير السلمي، وانتشار الإعلام الرخيص الممول من فئات حكومية وسلبيات التعليم وضعف الإدارة وسواد البطالة والظلم وانتهاك الكرامة وتسييس القضاء وتفشي الفساد. هذا الوضع العربي ينتج عنفاً، بل سينتج المزيد منه إن لم ننجح في خط سياسات إصلاحية في كل مجال.

ويؤكد التاريخ الحديث أن الدول العربية لم تسع لبناء وطنية متساوية وثقافة حقوق واضحة المعالم تتعامل باحترام مع كل مكونات المجتمع. فالقمة العربية مثلا التي يزخر فيها الحديث عن الإرهاب لم تركز على حتمية مواجهة الإرهاب عبر العدالة وعبر حقوق الإنسان وثقافة التقبل وحق الرأي والرأي الآخر وضمانات المحاكمات العادلة وعدم التعسف ومنع التعذيب كواحدة من أكثر الوسائل نجاحاً في مواجهة الإرهاب. فقبل انعقاد القمة بيوم أقرت محكمة مصرية حكماً غريباً يعكس هزلية المشهد ومأسويته من خلال حكم إعدام اكثر من ٥٠٠ مواطن مصري بتهم مختلفة لم يتوافر في أي منها ضمانات المحاكمة العادلة. فهذا النمط من الحروب على الإرهاب سينتج المزيد منه. لم يذكر أحد في قمم العرب خطورة إرهاب الدولة وإن كلمة إرهاب أول ما استخدمت في التاريخ الإنساني الحديث استخدمت لتصف إرهاب الدولة بصفتها الأقوى والأكثر قدرة على التعسف.

وبينما نودع قمة عربية سيكون واضحاً أن المؤسسة ستزداد ترهلا. لهذا فجوهر المطلوب هو تجديد القمة من خلال إعادة بناء العلاقة الضرورية مع الرأي العام العربي ومع جيل الشباب الصاعد أكان معارضاً أو موالياً. فقد وقعت في البلاد العربية سلسلة ثورات، بعضها يكتشف طريقه نحو الاكتمال كما هي حال تونس وبعضها في حالة عدم اكتمال كما هي حال مصر. فهناك جيل عربي جديد يتقدم المسرح بصعوبة وفي ظل أجواء نزاع وصراع. ففي الواقع العربي تطور واضح في قيم النقد والمعارضة والتساؤل. ربما يكون الأفضل لو فكرت القمة القادمة في كيفية فتح الطريق للجيل الصاعد للتقدم للقيادة وفي كيفية الأخذ بيده عوضاً عن التصرف وكأنه موجود بصفته مشكلة للدول في إطار سوق عمل وتأمين وظيفة ورفاه. الأمر تجاوز التوظيف والمال والصرف ووصل لعمق أعماق السياسة والتوزيع والعدالة والتداول.

لم توجّه القمة العربية أيا من إمكانياتها للتعامل مع أزمة التفكك الكبرى التي تعصف في البلدان العربية، فمكوّنات المجتمعات العربية التي اعتقد النظام العربي أنه قمعها أو أنهاها تعود إلى الظهور لأسباب اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ودينية. لهذا سوريا في حالة تفكك بسبب نظام أمعن في مواجهة شعبه، والعراق سوف يفقد كردستان المتجهة للاستقلال، والسودان فقد جنوبه بسبب نظام تعمق في سياسة الفساد، وفي اليمن قضية فيدرالية وكونفيدرالية، وفي ليبيا قضية تفكك وجغرافيا ممتدة كبيرة وفي صحراء سيناء مأزق يعكس المأزق المصري الأوسع. ومن أكثر الاختلافات عمقا علاقة الدول العربية بالأقليات وعلاقة الأقليات بالأكثريات وعلاقة الشيعة بالسنة، فهذه القضايا تحرك الإقليم وتفجّر دوله. تفكك الدولة العربية يعكس واقعا عالميا يشهد تراجع مكانة الدولة ودخولها في صيغ أكبر منها وتحوّل مدنها وأقاليمها لمزيد من الكونفيدرالية والفيدرالية، لكن هذا يقع في ظل تعظيم قيم الحريات والحقوق وتوافر ضمانات الرأي والتعبير.

ولازال العرب يخضعون لخطاب المرويّة الواحدة، ففي كل دولة عربية رواية واحدة عن تأسيسها ووحدتها ولغتها وتاريخها، لكن الحقيقة تزخر بعشرات المرويّات لنفس التاريخ والتأسيس واللغة. فوفق المواطن الشيعي أو ابن القبيلة أو المواطن المسيحي أو المواطن من الأقاليم والمواطن من أسرة تجارية أو مدينية أو المواطن الكردي والأمازيغي أو المواطن الفقير والمستثنى أو اليمني الجنوبي أو الحوثي تتعدد المرويّات حول أصل الدولة وطبيعتها ومستقبلها وخطابها.

القمة ضرورة، وهي ضرورة لموقف في سوريا وآخر في فلسطين. لكن القمة الضرورة تعكس الضعف والركاكة الذي يتكوّن منه الواقع العربي. لقد تغيّرت الأمة كما لم تتغير من قبل، وهذا يتطلب علاجا إصلاحيا وحقوقيا وسياسيا. إننا بحاجة لتوجهات جديدة لازال النظام العربي دون المقدرة على إنتاجها إلا في إطار ضيق. لذلك ستستمر مصاعب هذه المرحلة: عنف وثورات، غضب وضيق، تساؤلات عن التمثيل والحقوق والقضاء والإصلاح، ستبقى قضايا الحرية والتعبير على رأس القائمة بينما الهرم العربي يحاول أن يفهم طبيعة المرحلة. نحن في رحلة بالكاد بدأت: إنها رحلة شائكة وطويلة ومتعرجة. كل قمة وأنتم بخير.

عن «الحياة» اللندنية

أوباما في الرياض .. هل يتذكر روزفلت؟

أحمد الفراج

سيكون الرئيس الأمريكي، باراك أوباما هنا في الرياض، ومن المفارقات أن هذا الرئيس الذي كتب السعوديون عنه معلقات المديح، وتفاءلوا كثيرا بوصوله لسدة رئاسة الإمبراطورية العظمى، سيصل هنا في ظل تأزم في العلاقات السعودية – الأمريكية، وهو التأزم الذي لم تشهد له العلاقات التاريخية بين البلدين مثيل، وهي العلاقة التي بنى قواعدها زعيمان كبيرين، هما الملك المؤسس، عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود، يرحمه الله، والرئيس الأمريكي الشهير، فرانكلين روزفلت، وذلك قبل حوالي سبعة عقود، في منطقة البحيرات المرة، على شاطئ السويس، في مصر العزيزة.

لم يكن ذلك اللقاء عاديا، فقد جمع أحد أبرز زعماء العصر الحديث، مؤسس وملك المملكة العربية السعودية، مع واحد من أبرز الرؤساء الأمريكيين، الرئيس فرانكلين روزفلت، وربما يخفى على كثيرين أن الرئيس روزفلت هو الرئيس الأمريكي الوحيد، الذي تم انتخابه لأربع فترات متتالية، فقد تم انتخابه رئيسا في عام 1932، ثم أعيد انتخابه في عام 1936، وثالثة في عام 1940، وأخيرا في عام 1944، ويجمع المؤرخون على أنه لو لم يتوف، ورغب في مواصلة العمل السياسي، لربما تم انتخابه للمرة الخامسة، كما أنه الرئيس الذي قاد الولايات المتحدة ببراعة فائقة، أثناء الكساد الاقتصادي الكبير، في ثلاثينات القرن الماضي، وأثناء الحرب العالمية الثانية، والتي أمر هو، ذاته، بدخول أمريكا طرفا فيها، ومن المعلوم أن مشاركة أمريكا في تلك الحرب، واستخدامها السلاح النووي هو الذي رسخ أقدامها كقوة عالمية كبرى.

إذا، لم يكن ذلك اللقاء بين الزعيمين لقاء عابرا، ولا عاديا، فأحد أهم رؤساء الولايات المتحدة أدرك أهمية تأسيس علاقات متينة مع هذه المملكة الناشئة في الشرق الأوسط، ولا يراودنا شك بأن الرئيس أوباما يدرك هذا، ويدرك أهمية المملكة. هذا، ولكن سياساته مؤخرا، وخصوصا ما يتعلق في موقفه من ثورة مصر، ودعمه الصريح للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، وكذا موقفه الضعيف، والمتردد من الثورة السورية، وتقاربه مع إيران، رغم دعمها السافر للنظام السوري، أحدث شرخا في هذه العلاقات التاريخية بين البلدين، ويحل أوباما ضيفا على الرياض، وهو، ربما، يدرك أن سياساته الخارجية الناعمة، والمبنية على تقديم الحلول الدبلوماسية على القوة العسكرية قد منيت بفشل ذريع، ودمرت سمعة القوة العظمى، خصوصا بعد أن استهانة الرئيس الروسي، بوتين بالولايات المتحدة، واحتلاله لجمهورية القرم، وضمها إلى الاتحاد الروسي، وهو ما أحدث جرحا غائرا في النرجسية الأمريكية.

الرئيس أوباما يكن احتراما كبيرا للملك عبدالله، وقد عبر عن ذلك بوضوح، وفي مناسبات عدة، وربما أن الملك عبدالله سيذكر نظيره الأمريكي، عندما يلتقيان في روضة خريم، بأن الثقل الدولي للمملكة لا يتأتى من النفط، وحسب، كما يعتقد هو، وبعض المعلقين الأمريكيين، فالمملكة تحتضن الحرمين الشريفين، وبالتالي هي القبلة لأكثر من مليار ونصف مسلم، كما سيذكره بأن المملكة هي رمانة الموازنات السياسية في عالمنا العربي الملتهب، وهي المفول الأكبر للنفط لقوى عالمية كبرى، لا ترتبط بعلاقات ود مع الولايات المتحدة، وعلى رأسها جمهورية الصين، أي أن العاهل السعودي سيؤكد لأوباما أن العلاقات السعودية – الأمريكية أعمق بكثير من مسألة النفط، ولا يمكن أن يتم تناولها بسطحية مفرطة، وختاما، فإن المؤمل هو أن زيارة الرئيس أوباما للرياض ستعيد بوصلة العلاقات إلى مسارها الصحيح، ونتمنى أن يستحضر أوباما، أثناء زيارته المرتقبة، حكمة، وحنكة الرؤساء الأمريكيين الكبار، وعلى رأسهم فرانكلين روزفلت، والذي أسس قواعد العلاقة التاريخية بين المملكة، والولايات المتحدة

عن «الجزيرة» السعودية